الأمم المتحدة تسأل السعودية عن انتهاكاتها الوحشية في نيوم

أرسل مقررون خاصون تابعون للأمم المتحدة ثلاث رسائل إلى كل من حكومة السعودية، ومجلس إدارة شركة نيوم، وصندوق الاستثمارات العامة في المملكة، أبدوا فيها قلقهم البالغ حول الانتهاكات الجسيمة في مشروع نيوم.

ووقع على الرسالة كل من المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق والفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

والمقرر الخاص المعني بالقتل خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والمقرر الخاص بالتعذيب.

وأبرزت الرسائل الثلاثة المعلومات التي تلقاها الخبراء بخصوص أحكام إعدام بحق ثلاثة أشخاص وأحكام مطولة بحق ثلاثة آخرين، في سياق اضطهاد أعضاء قبيلة الحويطات.

إذ أدينوا بموجب قانون الإرهاب بسبب تعبيرهم عن معارضتهم لعمليات إخلاء قسري.

وأوضحت الرسائل أن الإخلاء يأتي في إطار مشروع نيوم، وهو جزء من رؤية السعودية 2030، ويمتلكه صندوق الاستثمارات العامة السعودي فيما تشارك في أعماله عدد من الشركات العالمية.

ونوهت الرسائل إلى أن المعلومات أكدت أن المشروع يتم تنفيذه بدون مشاورات أهلية، والموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة والوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة لقبيلة الحويطات.

وبحسب التقارير منذ العام 2017 تم اعتقال 47 فردا من القبيلة، والعديد منهم يخضعون للمحاكمة بموجب قانون الإرهاب.

وكان المقررون الخاصون قد أبدوا قلقهم من الإخلاء القسري لقبيلة الحويطات في رسائل سابقة في يناير ومارس 2020.

الرسالة أوضحت المعلومات التي تلقاها المقررون الخاصون:

شاذلي الحويطي:

في 24 أكتوبر 2020، اعتقل شاذلي الحويطي في مزرعة عائلته من قبل المديرية العامة للتحقيق، وقوات الطوارئ الخاصة. لم يُقدم له أمر توقيف ولم يتم تزويده بأية معلومات تتعلق بأسباب اعتقاله.

بعد إلقاء القبض عليه، تم نقله إلى سجن الطرفية في القصيم ثم وجهت إليهم تهمة "السعي لزعزعة أمن واستقرار المجتمع والدولة، ودعم الأشخاص ذوي الفكر الإرهابي الذين يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وتعريض وحدتها الوطنية للخطر".

وبعد ذلك نقل إلى سجن ذهبان في جدة، حيث تعرض للتعذيب وسوء المعاملة كوسيلة للإكراه على الاعتراف، بما في ذلك الضرب والصعق بالكهرباء والإجبار على الوقوف على ساق واحدة في الشمس طوال اليوم والحرمان من النوم والحرمان من الحصول على الرعاية الطبية والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

بالإضافة إلى ذلك، حرم الحويطي من الوصول إلى التمثيل القانوني لمدة ثلاثة أشهر والاتصال مع عائلته

لمدة أربعة أشهر.

في 5 أغسطس 2020 ، حكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة. ثم أيد الحكم محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة بتاريخ 23 يناير 2023.

إبراهيم الحويطي:

اعتقل إبراهيم الحويطي في أكتوبر 2020 ووجهت له تهم بينها السعي لزعزعة استقرار وأمن المجتمع والدولة وكذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإضرار بالوحدة الوطنية.

في 5 أغسطس 2022، حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالإعدام، وتمت مصادقة الحكم في يناير 2023.

عطا الحويطي:

في 4 يناير 2021 بعد ورود أنباء عن تصنيف بعض متظاهري الحويطات أنهم "إرهابيون" من قبل الحكومة، سلم عطا نفسه إلى مكتب المباحث في جدة. نُقل فيما بعد إلى سجن تبوك ثم إلى سجن الطرفية في القصيم.

ورد أنه احتُجز في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب لإجباره على التوقيع على اعترافات. حُكما عليه بالإعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة في 5 أغسطس 2022، وتمت مصادقة الحكم في 23 يناير 2023.

عبد الناصر الحويطي:

في 18 أكتوبر 2020، ألقت قوات الطوارئ الخاصة القبض على عبد الناصر الحويطي، ونقل إلى سجن المباحث تبوك، حيث مكث لمدة شهر تقريبًا، قبل أن ينتقل إلى سجن ذهبان.

بحسب المعلومات وضع في الحبس الانفرادي لمدة 4 أشهر حيث تعرض للتعذيب النفسي والجسدي. أجبر على التوقيع على اعترافات بتهم بينها تحريض الرأي العام ضد ولي العهد. صدر بحقه حكم بالسجن 27 عاما.

محمود الحويطي:

في 24 نوفمبر 2020، تم اعتقال محمود الحويطي، بينما كان في مزرعة عائلته في منطقة الخريبة. حول إلى سجن تبوك ثم ذهبان. تعرض للتعذيب النفسي والجسدي لمدة 6 أشه.

وبحسب ما ورد اتهم محمود الحويطي بالتحريض العلني والإضرار بالوحدة الوطنية فيما يتعلق بالمخاوف المثارة بشأن مشروع نيوم والإخلاء القسري لقبيلة الحويطات. كما اتهم بحيازة صورة "إرهابي ميت"، وفي هذه الحالة هو شقيقه عبد الرحيم الحويطي.

بعد جلسة استماع أولية في يوليو 2021، وأربع جلسات استماع لاحقة، حكم عليه بالسجن 35 عاما بتهم تتعلق بالإرهاب.

عبدا الحويطي:

الاستاذ عبد ا الحويطي هو موظف سابق ببلدية منطقة خريبة. تم اعتقاله في نوفمبر 2020. من بين التهم التي وجهت له: التشهير بسمعة رموز الدولة بقصد زعزعة استقرار أمن المجتمع تصل إلى حد عمل إرهابي.

في 31 يناير 2022 ، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على السيد عبد ا الحويطي16 عاما في السجن. تم رفع العقوبة إلى 50 عامًا عند الاستئناف في سبتمبر 2022.

مشروع نيوم:

الرسالة أوضحت ماهية مشروع نيوم، وبينت أنه أحد مشاريع رؤية السعودية 2030 التي توصف بأنها مسرّع للتقدم البشري الذي يجسد مستقبل الابتكار في الأعمال.

ويهدف المشروع إلى تطوير مخطط بطول 170 كم مدينة ذكية خطية، تسمى Line The ، والتي ستكون موطنًا لـ 9 ملايين شخص، في منطقة تبوك. الرسالة أشارت إلى أن عددا من الشركات الأجنبية تعمل في مراحل مختلفة من المشروع.

هدد الاستحواذ على الأرض لمشروع نيوم بتشريد ما يقدر 20.000 فرد من قرى المنطقة الخريبة وشرما وجيال الذين عاشوا في شمال غرب منطقة تبوك لقرون دون استشارة حقيقية حرة ومسبقة ومستنيرة ودون الوصول الفعال إلى سبل الانتصاف.

خلال المراحل الأولى من المشروع، تم التأكيد للسكان المحليين أنهم سوف يشاركون في عملية التنمية.

لكن في يناير 2020 تم إبلاغ سكان قرى الخريبة وشرما وجيال أنه عليهم ترك أراضيهم أو مواجهة الإخلاء.

قسم كبير من قبيلة الحويطات رفضوا المغادرة، ونتيجة لذلك تعرضوا لأشكال مختلفة من الاضطهاد، بما في ذلك تدمير الممتلكات وانقطاع الكهرباء، الحرائق غير المبررة ونقل الوظيفة والمضايقات والتهديدات والاختطاف.

ومع ذلك، استمروا في معارضة عمليات الإخلاء علناً من خلال الحملات والعرائض وبث على وسائل التواصل الاجتماعي.

يُزعم أن السلطات السعودية عرضت حوافز مالية لشيوخ القبائل المعينين من قبل الحكومة وغيرهم من قادة المجتمع بشرط أن يدينوا مقاومة مشروع نيوم.

طلب بعض السكان إعادة توطينهم في قرى مجاورة إلا أن السلطات رفضت وعرضت عليهم الانتقال إلى مناطق نائية في البلاد.

وبحسب المعلومات تبدو سياسة التعويضات غير متسقة وطبقت بشكل غير عادل، حيث ورد أن بعض السكان عرض عليهم مبلغ 620.000 ريال سعودي (165000 دولار أمريكي) وآخرون عرض عليهم مبلغ ضئيل 17000 ريال سعودي (4500 دولار أمريكي).

وبحسب المعلومات استقر غالبية النازحين بين تبوك وضبا، ولكنهم لا زالوا عرضة للمزيد من النزوح، فيما اضطر كثيرون للعيش في أحياء فقيرة بسبب تلقي تعويضات غير كافية عن مصادرة ممتلكاتهم بسبب نيوم مشروع.

وأعربت الرسالة عن القلق البالغ إزاء هذه المعلومات ودعت شركة نيوم لاتخاذ كل التدابير اللازمة

لضمان حقوق الذين يعبرون عن احتجاجهم على عمليات الإخلاء القسري المخطط لها في إطار مشروع نيوم.

وأكد المقررون أن على كافة الشركات أن تعمل وفقًا للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واحترام الإنسان الحقوق من خلال تجنب التسبب في الآثار السلبية لحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال أنشطتهم الخاصة، ومعالجة هذا التأثير عند حدوثه.

وأكدوا على ضرورة السعي إلى منع أو تخفيف الآثار السلبية المباشرة على حقوق الإنسان مرتبطة بعملياتهم أو منتجاتهم أو خدماتهم من خلال علاقاتهم التجارية، حتى لو لم يساهموا في تلك التأثيرات".

ونبهت الرسالة إلى أنه في حين أن الحكومة السعودية هي المسؤولة في النهاية عن ضمان أن لا يتعرض أفراد قبيلة الحويطات الذين كانوا يقاومون عمليات الإخلاء للاضطهاد، فإن المؤسسات التجارية مثل شركة نيوم لديها أيضًا المسؤولية المستقلة عن احترام جميع حقوق الإنسان للمجتمعات المتضررة والمتظاهرين.

وأبدى المقررون الخاصون قلقهم البالغ بشأن الإخلاء القسري وتهجير سكان الحويطات في الخريبة وشرما وجيال بسبب مشروع نيوم بدون استشارة حقيقية مسبقة.

وأكدوا أن الحق في السكن اللائق المنصوص عليه في المادة 25 (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن الحق في العيش في مكان ما بأمن وسلام وكرامة.

الرسائل الثلاثة انتهت إلى عدد من التساؤلات والطلبات من الجهات الثلاث بينها:

إلى شركة نيوم:

تقديم معلومات عن أي اجتهاد في مجال حقوق الإنسان قد يكون قامت به الشركة لمنع والتعرف والتخفيف وبيان الآثار السلبية للأنشطة على حقوق الإنسان المتعلقة بمشروع نيوم، وفقًا للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

توضيح ما هي أنظمة المراقبة والتقييم الخاصة لضمان فعالية العناية الواجبة بحقوق الإنسان الخطوات

المتخذة لتخفيف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري

تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذتها الشركة لإنشاء أي آليات تظلم على مستوى الشركة لمعالجة الآثار السلبية لحقوق الإنسان التي تسببها والتعامل مع مخاوف المتضررين.

التدابير التي تم اعتمادها لضمان أن الموظفين وشركاء الشركة في العمل لديهم ما يكفي الوعي والمعرفة وأدوات لتحديد حقوق الإنسان.

إلى الحكومة السعودية:

تقديم معلومات مفصلة عن الإجراءات القضائية ضد الأشخاص المحكومين من يوم القبض عليهم واحتجازهم والأساس الواقعي والقانوني لاعتقالهم ومحاكمتهم.

تقديم معلومات مفصلة عن الإرهاب والتهم الأمنية الموجهة للمتهمين، بما في ذلك معلومات عن لماذا حكم بالإعدام على شاذلي الحويطي وإبراهيم الحويطي وعطا ا الحويطي بالإعدام، وعلى كل من عبد الناصر ومحمود وعبدا الحويطي بالسجن لمدد طويلة.

تقديم معلومات مفصلة عن التدابير التي اتخذتها المحكمة للتأكد من الاحترام الكامل للالتزامات المتعلقة بحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

توضيح كيف أن فرض عقوبة الإعدام في الحالات المذكورة أعلاه يتوافق مع المعايير الدولية

تقديم إيضاح عن عدد الأشخاص التي سوف يؤثر عليها مشروع نيوم.

تقديم معلومات عن عدد الأشخاص الذين نزحوا بالفعل عن طريق نيوم وعن عدد الذين ما زالوا يعيشون في منازلهم مهددة بالإخلاء والتهجير.

إلى صندوق الاستثمارات العامة:

تقديم معلومات عن أي اجتهاد في مجال حقوق الإنسان قد يكون قد تم الاضطلاع بها من قبل الصندوق

والشركات المنتسبة لمنع وتحديد ومعالجة الآثار السلبية للأنشطة ذات الصلة على حقوق الإنسان لمشروع نيوم وفقًا لإرشادات الأمم المتحدة مبادئ الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

تقديم معلومات بشأن أي خطوات اتخذتها الشركات التابعة لك للتشاور أو طلب التعليقات من المجموعات التي يحتمل أن تتأثر.

توضيح ما هي أنظمة المراقبة والتقييم الموجودة في الصندوق مكان لضمان فعالية خطوات العناية الواجبة بحقوق الإنسان

كما تم إرسال الرسالة إلى الدول الأصلية لجميع الشركات المعنية وهي: أستراليا، الصين، ألمانيا، هولندا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة.

وأكدت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن رسائل المقررين الخاصين، تبين الانتهاكات الجسيمة التي تنجم عن المشاريع الاقتصادية التي تروج لها السعودية.

ورأت أن أحكام الإعدام والأحكام الطويلة بحق معارضي هذه المشاريع، تؤكد مدى القمع الذي تمارسه، والذي يمنع وصول صورة أكثر وضوحا عن حقيقة ومدى تأثير مشاريع أخرى على السكان.

كما شددت المنظمة على أهمية أن تتخذ الشركات المشاركة والمساهمين في كافة الأعمال موقفا واضحاً مبنيا على أولوية حقوق الإنسان.